

الخاتمة العامة

تحتوي الخاتمة العامة على الخلاصة العامة، نتائج إختبار الفروض، نتائج البحث، التوصيات وآفاق البحث، وهي مرتبة كالتالي:

I- الخلاصة العامة:

من منطلق حرصها للحاق بركب الدول المتقدمة، وفي ظل شح مصادر التمويل الداخلية ، لم يكن أمام الدول النامية من طريق للوصول إلى هذا الهدف المنشود، سوى اللجوء للإستدانة الخارجية من الدول المتقدمة، المؤسسات المالية الدولية أو البنوك التجارية العالمية.

وقد وجدت هذه الدول في الإقتراض الخارجي منجما سهلا لحل جميع مشاكلها، ورفع مستوى معيشة شعوبها، إلى حد يفوق إمكانات البلد الحقيقية، كما أنها أقامت العديد من المشاريع التي لم تثبت جدواها، بل كانت لمجرد التباهي وإكتساب الشرعية الدولية، وقد رافق ذلك إعتداد أسعار صرف مبالغ فيها، الأمر الذي أدى بدوره إلى هروب رأس المال الوطني، تشجيع الإستيراد، تثبيط التصدير، وبالتالي تفاقم العجز في موازين مدفوعاتها، وإستنزاف إحتياطاتها الدولية، الشئ الذي جعل هذه الدول غير قادرة على الوفاء حتى بأعباء ديونها الخارجية.

ومع تكرار اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي، وإستعمالها في مجالات إستهلاكية غير منتجة، كالوفاء بأعباء الديون السابقة، إضافة إلى الدور الذي لعبه تضافر العديد من المتغيرات الدولية (الصدمات النفطية، تغير أسعار الفائدة العالمية ...) دخلت الدول النامية فيما يسمى بالحلقة المفرغة، وهنا إنفجرت أزمة المديونية العالمية في صيف سنة 1982، معلنة بذلك دخول العالم بأسره شقين من المخاطر، أحدهما يتعلق بإحتمال إنهيار النظام المصرفي العالمي ووقوع سلسلة من الإنهيارات المصرفية الكبرى، وثانيهما يهدد الدول النامية المدينة، فيما يتعلق بتجميد برامج التنمية فيها ، ومن هنا تعالت الأصوات الداعية لضرورة وجود حل عاجل لهذه الأزمة، التي باتت تهدد العالم بأسره.

وتأسيسا على كل ما سبق، فقد تعددت الحلول المطروحة لحل الأزمة، وإختلفت في مضامينها وخلفياتها وفي النتائج التي يمكن أن تسفر عنها، بإختلاف الفرق المعنية بها وتباين مصالحها (حلول فنية تصب في صالح الدائنين وديمومة إستغلالهم ونظامهم الإقتصادي الجائر من جهة، وإلغاء الديون وجبهة ثورية من المدينين للقضاء على الإستعمار الجديد من جهة مقابلة)، وهو ما جعل الدول الدائنة تنتهج سياسة جديدة تجاه المدينين، ومنها طلبها من المؤسسات المالية الدولية تبني دور جديد لحماية النظام المصرفي العالمي، وهكذا بدأت سياسة الإقراض بالشروط الموضوعية من قبل هذه المؤسسات، عن طريق تبني برامج التصحيح الهيكلي، بحجة النهوض بإقتصاديات الدول النامية.

وما شجع الدول النامية في الإسراع بتبني هذه البرامج، الأفكار التي روجها خبراء صندوق النقد والبنك العالميين وغيرهم، حول حتمية هذه البرامج بالنسبة لهذه الدول، على إعتبار أنه لا يمكنها أن تعيش فوق طاقتها الإستيعابية وقدرتها الإنتاجية، وأن أي تأخير في تطبيق هذه البرامج سيجر البلد المعني إلى الركون للإقتراض الخارجي المفرط، الذي يتطلب منه فيما بعد إجراء تصحيحات أخرى تكون تكاليفها أكبر.

وتعتبر برامج التصحيح الهيكلي عن جملة من السياسات المتفاعلة مع بعضها البعض، والتي من أهمها السياسة المالية (موضوع بحثنا هذا)، هذه الأخيرة التي تحتل مكانة رئيسية بين سائر السياسات الإقتصادية الأخرى التي تشملها هذه البرامج، خاصة بعدما بدأت مشكلة عجز الموازنة العامة تطرح نفسها وبقوة في أي برنامج يهدف إلى الإصلاح الإقتصادي، وعلى رأسها برامج المؤسسات المالية الدولية التي تبنتها الدول النامية المدينة.

والجزائر ليست بعيدة عن كل ما سبق ذكره، بإعتبارها إحدى الدول النامية التي عانت مطولا من أزمة المديونية الخارجية، وما إنجر عنها من تبعات أثرت أيضا تأثير على كل نواحي الحياة، وساهمت بالتالي في وصول الإقتصاد الوطني إلى نقطة حرجة، إستلزمت التوقف لتدارك الأمر بسرعة ومهما كان ذلك مكلفا، وهو ما كان بالفعل، حيث قامت الجزائر بإصلاحات إقتصادية ذاتية كان الهدف منها محاولة النهوض بالإقتصاد الوطني من جديد، إلا أن نتائج هذه الإصلاحات كانت محدودة، وما ساعد على ذلك تدهور الوضع السياسي والأمني، وهو ما إستدعى لجوء الجزائر للأطراف الخارجية المتمثلة في صندوق النقد والبنك الدوليين، من أجل مباشرة برنامجا للتصحيح الهيكلي، ومن خلاله تصحيح السياسة المالية.

وقد أسفر تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي - ومن خلاله تصحيح السياسة المالية - عن معالجة بعض مظاهر الإختلال في العديد من الميادين، سواءا خص ذلك الإقتصادية منها أو الإجتماعية، إلا أنه وفي المقابل، سجل المختصون في ذلك تراجعا في بعض المؤشرات والقطاعات الوطنية، كما أكدوا أن التحسن الملاحظ في بعض المجالات، قد ساهم فيه - وإلى حد كبير - إرتفاع أسعار النفط العالمية بنسبة كبيرة.

وقد تباينت نتائج تطبيق برامج التصحيح الهيكلي في الدول النامية، بالرغم من تشابه السياسات الإقتصادية - وبالخصوص المالية - التي إنطوت عليها، ومن ثم، فإن الدراسة التحليلية لتجارب بعض الدول النامية في مجال تصحيح سياستها المالية (موضوع بحثنا)، تصبح ضرورة حتمية تعكس إختلاف الظروف الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية فيما بين هذه الدول، وكذا طبيعة الإستراتيجية التي تنتهجها كل دولة في تطبيق السياسة المالية الواردة في تلك البرامج، وتأثيرها في بلوغ معدلات النمو المستهدفة.

ومن أجل التعرف حقيقة على أوجه التشابه والإختلاف في تطبيق برامج التصحيح الهيكلي ونتائجه في دولتين، نلمس بصددهما نوعا من التقارب الجغرافي، الإقتصادي والثقافي مع التجربة الجزائرية، خصصنا الجزء الأخير من هذه الأطروحة لتجربتي مصر والمغرب، ومقارنتهما مع التجربة الجزائرية، الأمر الذي مكّننا من التوصل إلى أن كل من المغرب، مصر والجزائر - وبعد عملية التصحيح الميزاني - قد تمكن من تحقيق نتائج إيجابية، يعتد بها وعلى كل الأصعدة ، خاصة ما يتعلق بمخزون الدين الخارجي، إلا أنها وفي المقابل، قد شهدت تراجع بعض المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية، وهذا دون تناسي الدور الهام، الذي لعبته الظروف العالمية الجيدة في السنوات القليلة الماضية، خاصة ما يتعلق بجانب المحروقات، هذا الأخير الذي تبقى العديد من الإقتصاديات وعلى رأسها الإقتصاد الجزائري رهينة لتقلباته العديدة.

II- نتائج إختبار الفروض:

تم وضع مجموعة من الفرضيات في بداية هذا البحث، يمكن إجمال أهم نتائج إختبارها في النقاط الآتي ذكرها:

1. مع عدم الإستخفاف بأهمية ودور العوامل الخارجية الرئيسي، في تكريس أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، فإن هذا لا يعني إهمال الدور الذي لعبته السياسات الداخلية لهذه الدول، والتي كانت بمثابة البذرة الرئيسية في نشأة أزمة المديونية الخارجية لديها، بل إن البعض يتمادى - ضمن نفس الإطار - بالقول أن الإقتراض الخارجي لتمويل مسيرة التنمية في الدول النامية، نابع من خصوصياتها وجزءا لا يتجزأ من ذهنية مجتمعاتها وحكوماتها، التي أثبت السياق التاريخي تبعيتها للخارج وإحتياجها له، بالرغم من كل الظروف والمستجدات، سواء أكان ذلك على الساحة الوطنية أو الدولية.
2. تتفاوت الآثار التي يحدثها الإقتراض الخارجي من دولة إلى أخرى، نظرا لإختلاف آجال إستحقاقه، وكذا إختلاف الهياكل الإقتصادية في الدول المدينة، أي درجة تخلفها أو تقدمها، ومدى نمو قطاع التصدير وطبيعة النظام الإقتصادي والإجتماعي القائم...إلخ.
3. أكد واقع تبني السياسات المقترحة بواسطة كل من صندوق النقد والبنك الدوليين في مجال تصحيح الإختلالات الإقتصادية في الدول النامية - ومثالها تقييد حجم الإئتمان الكلي، رفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وضع سقف لحجم الإئتمان وذلك لعلاج التضخم، أو رفع أسعار السلع والمنتجات المحلية والإنهاء التدريجي للدعم، أملا في علاج مشاكل الموازنة العامة للدولة، أو تخفيض القيمة الخارجية لسعر صرف العملات الوطنية لعلاج مشاكل موازين المدفوعات - عدم جدوى كل ما يزعّمه البنك وصندوق النقد الدوليين، بل أن هذه السياسات والإجراءات المقترحة، من الممكن أن تؤد عند تطبيقها إلى زيادة حدة المشاكل والإختلالات

الإقتصادية عما هي عليه، وذلك فضلا عما تتضمنه من إخلال بإعتبارات العدالة الإجتماعية، وإهدار لإعتبارات التوازن الإجتماعي، وهذا لأنها تلقي تبعه تحقيق التوازن الداخلي والخارجي بالكامل، على كاهل من لا يقدر على تحملها من الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل - التي تمثل الأغلبية العظمى في معظم الدول النامية - الأمر الذي يتضمن في حد ذاته ، تهديدا لإعتبارات الإستقرار السياسي والإجتماعي داخل معظم هذه الدول.

4. وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في فخ المديونية الخارجية، وهذا بالنظر إلى نموذج التنمية القائم على الصناعات المصنعة، والذي يتطلب رصد أموال ضخمة، الأمر الذي دفع بها إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية، للحصول على أموال إضافية، من أجل تمويل البرامج الإستثمارية المخططة، وقد ساعدها في ذلك الظروف المشجعة للإقتراض التي سادت خلال فترة السبعينات، خاصة وأن الجزائر كانت تتمتع آنذاك بثقة إئتمانية كبيرة لدى الأوساط المالية الدولية، بإعتبارها زبونا هاما يمكن التعامل معه دون أي مخاطرة، الأمر الذي جعل المقرضين الدوليين يتسابقون على منحها المزيد من القروض.

5. بإنهاء الفترة المخصصة لتطبيق برامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، هناك إختلاف في وجهات النظر حول مدى ملاءمة هذه البرامج للإقتصاد الوطني، حيث ترى الهيئات المالية الدولية والسلطات العمومية المحلية أنها ناجعة إلى حد بعيد ، وتجاوزت بكثير المعايير المحددة في الإتفاق، وفي المقابل، يرى خبراء الإقتصاد وغالبية الطبقة الشعبية أن الإقتصاد الوطني في فترة ما بعد التصحيح لم يخرج من دائرة الخطر، فبالرغم من التحسينات الملحوظة، تبقى الأوضاع هشة، حيث لم تتمكن الإصلاحات من تحسين مناخ الإستثمارات وتطوير الصادرات الصناعية، كما أكدوا أن التحسن الملاحظ في بعض المجالات، قد ساهم فيه - وإلى حد كبير - إرتفاع أسعار النفط العالمية بنسبة كبيرة.

6. بناء على المعطيات الإقتصادية والإجتماعية الخاصة بتقييم عملية التصحيح في السياسة المالية الجزائرية بعد سنة 1998، يكون بإمكاننا الإقرار أن السنوات القليلة الماضية، قد عرفت آفاقا واعدة للإقتصاد الوطني، وهذا بفضل المستوى الجيد لأسعار النفط المسجلة مؤخرا، وقد خلقت هذه الوضعية مناخا غير مسبوق لتعزيز التوازنات الإقتصادية الكلية، وكرست بالتالي التعزيز الملموس للأمن المالي للبلاد، مع بروز الإستقرار النقدي والتخفيض المحسوس في حجم الديون الخارجية، فلولا إجراءات السياسة المالية التي تسعى دائما لمحاربة العجز في الميزانية العامة (ترشيد الإنفاق العام، توجيه السياسة الضريبية...) لما وجهت الفوائض النفطية لتسديد الديون الخارجية، كما لعب إبقاء السعر المرجعي لبرميل النفط على وضعه القديم (كإجراء ميزاني) في تحقيق فوائضا مالية نظير الإرتفاعات المتتالية في أسعار النفط، وجهت في الأساس للتسديد المسبق للديون الخارجية الجزائرية.

7. إستنادا إلى جميع المؤشرات الإجتماعية الخاصة بتقييم عملية التصحيح في السياسة المالية، لكل من الجزائر، مصر والمغرب، وهذا ك نماذج محاكاة، يكون بإمكاننا الإقرار أن برنامج التصحيح الهيكلي لهذه الدول، قد حقق وعلى العموم نتائجاً إقتصادية إيجابية وأخرى سلبية، إلا أن ذلك، قد صاحبه تردياً في الأوضاع الإجتماعية، وهذا بسبب إجراءات تصحيح السياسة المالية التقشفية، التي شكلت عاملاً ضاغطاً، وبالأساس على الإنفاق الموجه للجانب الإجتماعي، هذا الأخير الذي إسْتَفَاق نسبياً خلال السنوات القليلة الماضية، بسبب إعتقاد السلطات المسؤولة في هذه الدول على إجراءات أساسية تم إعتبارها كأولوية حكومية، ونقصد بذلك تفعيل آليات مكافحة الفقر وتحسين جودة وفعالية التعليم، من خلال إعتقاد خطة إستراتيجية لإصلاحه، إضافة إلى تحسين جودة العناية الطبية مع تسهيل حصول المواطنين عليها، حيث أن دعم الفئات الضعيفة وحمايتها من أي آثار جانبية لعمليات الإصلاح الإقتصادي، وتوفير البرامج والمشروعات التي تمكنها من تحسين أحوالها، وبالتالي تمكينها من المشاركة في خطط التنمية، كلها أساسيات في البرامج الحكومية لهذه الدول، ومن خلالها كل الدول النامية المدينة.

III - نتائج الدراسة:

يمكن حصر أهم النتائج المتوخاة من هذه الدراسة في النقاط التالية:

1. بعد أن نالت معظم البلدان النامية إستقلالها السياسي، أرادت أن تعزز ذلك بالسعي إلى تحقيق الإستقلال الإقتصادي، وذلك من خلال تبني برامج تنمية إقتصادية وإجتماعية طموحة قصد التخلص من التخلف الإقتصادي والإجتماعي الموروث عن الحقبة الإستعمارية، غير أن ذلك إعترضه العديد من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية، وفي مقدمتها ندرة رؤوس الأموال الوطنية، أو عدم كفايتها لتمويل عمليات التنمية المنشودة.
2. إن مشكلة إنخفاض معدلات الإدخار المحلي، تعني عدم كفاية الموارد المحلية المتوفرة لتمويل عملية التنمية المنشودة، وهذا يعني أن هناك فجوة في الموارد المحلية، يقابلها فجوة مناظرة في التجارة الخارجية، وهو ما جعل العديد من البلدان النامية تعتمد على التمويل الخارجي، لمواجهة حاجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، دون تعبئة الفائض الإقتصادي الممكن.
3. لجأت البلدان النامية المدينة إلى الإقتراض الخارجي من مصادر دولية عديدة، وشجعها على ذلك توافر الفوائض المالية لدى بعض الدول الدائنة، وبالتالي توفر إمكانيات الإقتراض المختلفة، إضافة إلى إستقرار الإقتصاد العالمي في ذلك الوقت ونموه الملحوظ، وسهولة شروط الإقتراض، كل هذه العوامل أسهمت في تشجيع معظم البلدان النامية على الإفراط في الإقتراض الخارجي.

4. في بداية السبعينيات بدأ الإقتصاد العالمي يعاني من أزمة هيكلية حادة، من أهم معالمها مايلي:
- إيقاف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب بقرار منفرد من الرئيس الأمريكي آنذاك؛
 - تعويم أسعار الصرف، وذلك ما شجع عمليات المضاربة على الذهب، وأدى بالتالي إلى إضطراب الأسواق النقدية والمالية الدولية؛
 - ظهور التضخم المترام مع البطالة، أو ما يعرف بأزمة بظاهرة الكساد التضخمي.
- إضافة إلى العديد من المشاكل التي بدأت تهدد إستقرار النظام الإقتصادي العالمي برمته، وذلك ما سبب إنخفاض معدلات الربح، وبالتالي معدلات النمو، بما إنعكس سلبيا على البلدان النامية، التي إنخفضت حصيلة صادراتها، وارتفعت أسعار وارداتها، نتيجة إرتفاع تكاليف المواد المصنعة في الدول الصناعية، وبالتالي إتجهت موازين مدفوعاتها نحو تسجيل مزيد من العجز، بما عرض مستويات المعيشة والإنتاج والإستثمار والعمالة فيها لضغوط عديدة، فأصبحت مواجهة هذه المشاكل مرتبطة بمدى القدرة على تمويل العجز المتفاقم في موازين المدفوعات.
5. نتيجة لنمو حجم المديونية الخارجية للدول النامية وبمعدلات كبيرة من جهة، وعدم قدرتها على مواصلة تسديد أقساطها من جهة ثانية، إزدادت أعباء خدمات هذه الديون بشكل كبير جدا، حيث فاقت معدلات نمو صادرات تلك الدول، مما أدى إلى تناقص القدرة الذاتية لتلك البلدان على الإستيراد، إضافة إلى تدهور أسعار الصرف وإنخفاض حجم التدفقات الصافية للموارد، وبهذا، أصبحت المديونية الخارجية وأعباءها، تشكل أحد العوامل الهامة في إختلال موازين المدفوعات لهذه الدول، مما أدى إلى لجوئها للإقتراض الخارجي مجددا، الأمر الذي عمق من حدة الأزمة.
6. إنفجرت أزمة المديونية العالمية شهر أوت عام 1982، حين أعلنت المكسيك عجزها عن دفع أعباء ديونها الخارجية، ثم تبعتها كل من البرازيل والأرجنتين ودول أخرى، الأمر الذي أوقع النظام المصرفي الدولي، وخاصة المصارف التجارية الأمريكية في مأزق كبير، بإعتبار أن توقف كبريات الدول المدينة عن الدفع هو بمثابة إفلاس لهذه البنوك، ولهذا بدأت هذه الأخيرة بتقييد حجم الإئتمان المصرفي، خصوصا ذلك الموجه للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولم تعد توافق على منح القروض، إلا بعد إذعان هذه البلدان لتوصيات المؤسسات المالية الدولية، وتنفيذها لبرامج تصحيح هيكلية، لكي تتمكن من توجيه إقتصادياتها بشكل يضمن سداد الديون المستحقة عليها.
7. ظهرت العديد من المبادرات والإجراءات الدولية للتخفيف من أعباء المديونية الخارجية للبلدان النامية، سواء خص ذلك المبادرات التي تعمل على تأجيل السداد، أو الإجراءات المتخذة قصد إلغاء جزء من الديون الخارجية لبعض البلدان، ولكن تجارب الدول النامية المدينة - في هذا المجال- أثبت فشلها على العموم، وذلك إنطلاقا من إعادة جدولة الديون، وصولا إلى جميع المبادرات التي أقترحت من أجل تأجيل السداد أو التخفيف من حجم المديونية الخارجية للبلدان

النامية، ذلك أن الأزمة بقيت قائمة، وظلت العديد من البلدان المدينة تعاني من زيادة العجز في موازين مدفوعاتها، وإنخفاض معدلات النمو فيها.

8. إن تبني البلدان النامية المدينة برامج تصحيح هيكلية، قد انعكس في العموم - سلبيا على الأوضاع الاقتصادية، الإجتماعية والسياسية، خصوصا في العديد من البلدان النامية، أين ظهرت العديد من الإضطرابات الإجتماعية والسياسية، وفي هذا الصدد، يرى البعض أن التطرف الذي ظهر في أكثر من بلد، يرجع إلى سوء الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية فيها.

9. تحتل السياسة المالية موقعا مهما بين سائر السياسات التي تقرها المؤسسات المالية الدولية وتشرف على تنفيذها، في إطار برامج التصحيح الهيكلية، وقد جاءت هذه الأهمية بالنظر لمحدودية فعالية السياسات الاقتصادية الأخرى، في الوصول لمعدلات التنمية المنشودة.

10. تميزت فترة التنمية الاقتصادية المخططة مركزيا في الجزائر بالحجم الكبير للإستثمارات، وبمشاكل في إنجاز المشاريع المبرمجة، مما أدى إلى اللجوء المفرط للإقتراض الخارجي، بالإضافة إلى الإصدار النقدي من البنك المركزي، دون مقابل في الإنتاج، الأمر الذي ساعد على توسيع الفجوة التضخمية وتفاقم أزمة المديونية الخارجية.

11. في أوائل الثمانينات بدأت تظهر مساوئ التخطيط المركزي، فبالرغم من ضخامة الإستثمارات الحكومية، لم يطرأ أي تحسن كبير على الإنتاج، وما زاد الطين بلة أزمة 1986، حيث ولمواجهتها ومعالجة الإختلالات الاقتصادية الكلية، إتجهت الجزائر لتبني سياسة جديدة، إتسمت آنذاك بنوع من المرونة والفعالية، والمتمثلة في سياسة التنمية اللامركزية، حيث تم إتخاذ عدة تدابير لتحقيق الإستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات الهيكلية، غير أن خطى التصحيح كانت بطيئة في البداية، مما زاد في تكريس الإختلالات الاقتصادية الكلية.

12. ابتداء من سنة 1988، حدث تحول جذري في مجال الإصلاحات الاقتصادية الوطنية، وأتخذت عدة إجراءات بهدف ذلك، حيث عززت الحكومة من جهودها في تصحيح الإقتصاد الكلي، عندما شرعت في تنفيذ برنامجين بدعم من صندوق النقد والبنك الدوليين، والمتمثلة في برنامجي الإستقرار والتعديل الهيكلية.

13. تمثلت أهداف برنامج الإستقرار في تقليص عجز الميزانية العامة من جهة، وترشيد النفقات العامة ورفع إيرادات الميزانية العامة من جهة أخرى، أما أهداف برنامج التعديل الهيكلية، فتمثلت في إصلاح النظام الضريبي لتأقلمه مع النظم الضريبية الدولية، إضافة إلى إصلاح الإدارة الضريبية بهدف زيادة حصيلتها، كما تضمن البرنامج عدة إصلاحات أخرى، كإصلاح السياسة التجارية والسعرية والسياسة النقدية... إلخ.

14. إن النتائج الإيجابية الهامة التي حققتها الجزائر على مستوى إسترجاع التوازنات المالية والنقدية الكلية، وذلك بفضل تطبيق برامج المؤسسات المالية الدولية، قد تمت بتكاليف إجتماعية باهضة،

وستبقى تلك النتائج هشة، في ظل غياب النمو الإقتصادي القوي، ومن المحتمل أن تعود المشاكل التي عرفتها الجزائر من قبل، وفي مقدمتها مشكلة المديونية الخارجية، وهذا طالما بقي الإقتصاد الجزائري معرضا بقوة للصدمات الخارجية، نتيجة إعماده بصورة أساسية على الصادرات من المحروقات للحصول على العملة الصعبة.

15. من أجل إستكمال مسيرة الإصلاح الإقتصادي الجزائري وإنجاحها، لا بد من الأخذ بعين الإعتبار للمحيط الذي يتم فيه هذا الإصلاح، وذلك من خلال القضاء على أشكال الفساد، أو التقليل منها على الأقل، بغية تحقيق الأهداف المرجوة من جهة، وعدم تعميق تدهور الوضعية الإقتصادية والإجتماعية من جهة أخرى.

16. من خلال معالجتنا لمسار السياسة المالية في الجزائر، إتضح لنا أن السياسة الإنفاقية قد تميزت بنمو النفقات العامة وإرتفاع معدلاتها من سنة لأخرى، وهذا راجع لتوسع نشاط الدولة، حيث مثلت نفقات التسيير فيها أكبر نسبة، أين بلغت في المتوسط 72%، وهذا راجع لإرتفاع نفقات القطاع العام من صحة وتعليم... إلخ، بالإضافة إلى نمو كتلة الأجور، خاصة تلك المتعلقة بإطارات الدولة، التي أخذت نسبة لا يستهان بها من جهة، وإلى سوء إستعمال النفقة العامة وتبديد الأموال العمومية من جهة أخرى، أما ما يخص نفقات التجهيز، فقد عرفت هي الأخرى نموا متواصلا، وهذا راجع لتراكم المشاريع غير المنجزة (الباقية) وخلق إستثمارات جديدة. أما إذا تعلق الأمر بالسياسة الإيرادية في الجزائر، فهي تعتمد إعتقادا شبه كلي على إيرادات الجباية البترولية، وقد عرفت مؤخرا تزايدا مستمرا، وذلك بعد أن شارفت أسعار البرميل من النفط على عتبة 100 دولار خلال النصف الأول من سنة 2008، الأمر الذي جعل الإقتصاد الجزائري رهين التغيرات الخارجية، خاصة تلك المتعلقة بسعر النفط.

مما خلال كل ما سبق، يتضح لنا جليا أن كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، قد تزايد بإستمرار مؤخرا وبمعدلات متفاوتة، لكن الشيء الجدير بالتنويه، هو أن الزيادة في الإيرادات العامة، قد عجزت عن ملاحقة الزيادة المتواصلة في النفقات العامة، وكان من نتيجة ذلك أن الموازنة العامة للدولة الجزائرية، إتصفت بالعجز المزمن والمستمر، وهذا لا يعتبر خطأ في حد ذاته، إذ أن هناك ظروفًا إقتصادية تملي على الدولة التوسع في إنفاقها في فترة معينة، وقد كان لهذا العجز أن يبلغ مستويات أعلى من ذلك، إلا أن الإجراءات العديدة التي إتخذتها الحكومة حالت دون ذلك، حيث تركزت هذه الأخيرة على وضع النفقات العامة عند حدود معينة، ومحاولة زيادة الموارد بأشكالها المتعددة.

17. تبين لنا من خلال العينة المختارة من الدول النامية كمنادج محاكاة، أن المديونية الخارجية قد كانت الدافع الأساسي لهذه الدول في تبنيها لبرامج التصحيح الهيكلي، وذلك بعد تردي وتدهور مختلف المؤشرات الإقتصادية، وزيادة حدة الإختلالات الداخلية والخارجية بها، وقد ركزنا في

هذه البرامج على جانب التصحيح الميزاني (موضوع بحثنا هذا)، أين تمكنا من الخروج بنتيجة مفادها أن كل من المغرب، مصر والجزائر قد تمكّن من تحقيق نتائج إيجابية، يعتد بها وعلى كل الأصعدة، خاصة ما يتعلق بمخزون الدين الخارجي، وهذا دون تناسي الدور الهام، الذي لعبته العوامل الخارجية المواتية في ذلك، حيث تأكد لنا أن كل من الزراعة، المحروقات، الفوسفات، إضافة للسياحة هي قطاعات أساسية في إقتصاديات الدول المعنية، أين يسبب تذبذب أسعارها في الأسواق الدولية آثارا سلبية مباشرة ومتباعدة من بلد لآخر، إضافة لبعض التقنيات المعتمدة في هذه البلدان، والتي ساهمت بدورها في تقليص حجم الديون الخارجية، والتي نذكر منها تحويل جزء من الديون الخارجية لإستثمارات كما حصل في المغرب، أو التسديد المسبق للديون الخارجية، كما هو الشأن في الجزائر، أو الإستفادة ولأسباب جيو- سياسية من المسح الجزئي للمديونية الخارجية، كما هو الحال بالنسبة لمصر.

IV- التوصيات المقترحة:

إن الوصول للأهداف والنتائج المرجوة من هذا البحث، لا يمكن أن يتم - حسب وجهة نظرنا - إلا من خلال التشديد على تنفيذ التوصيات التالية، سواء خص ذلك الدول النامية بصفة عامة أو الجزائر بصفة خاصة:

1. على البلدان النامية أن تعيد النظر في إستراتيجياتها التنموية، على النحو الذي يؤهلها لبناء تنمية مستقلة معتمدة على الذات، وبالتالي تحسين وضعها في النظام الإقتصادي العالمي، ولهذا نرى ضرورة العمل على مواجهة أزمة المديونية الخارجية على كافة الأصعدة، ابتداء بمبادرة القيام بإصلاحات عميقة لرفع مقدرتها على التمويل المحلي وتعبئة الفائض الإقتصادي الكامن بها، وتقليل إعتادها على الإقتراض الخارجي، وذلك من خلال الإعتناء أكثر بالطاقات الإنتاجية، ومعالجة كل ما هو معطل، بمعنى ضرورة علاج مشكلة الطاقات العاطلة بالقطاعات والصناعات التي تنتج إنتاجا يحل محل الواردات، أو إنتاجا موجه للتصدير، الأمر الذي يساعد على زيادة موارد البلد من العملة الصعبة.
2. من أجل تلافي أخطاء الماضي، لابد للدول النامية من وضع سياسة رشيدة للإقتراض الخارجي، وذلك من خلال وضع معايير دقيقة وواضحة، تتعلق بأسس وشروط القروض الخارجية من ناحية، وبكيفية إستخدامها من ناحية ثانية، وذلك على النحو الذي يكفل التخفيف من أعباء المديونية الخارجية، ويسمح بزيادة فاعليتها في التنمية الإقتصادية، كما يجب أن يحرص المسؤولون عند التعاقد مع الدائنين أن تكون فترة السماح كافية وتتماشى والبداية الحقيقية للإستثمار، حتى لا تكون مواعيد السداد غير ملائمة.
3. إرساء قواعد وأطر قانونية دولية، تهدف إلى المساهمة في تصفية المديونية الخارجية وزيادة حجم التحويلات الصافية غير المشروطة إلى الدول النامية المدينة.

4. تعميق أوجه تعاون التكتلات الاقتصادية الموجودة بين مختلف مجموعات دول العالم النامي، ومن أهم أشكال التعاون تشجيع التبادل التجاري وتطويره بين هذه البلدان بصورة مباشرة، تشجيع حركة تدفق رؤوس الأموال، تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر على أسس تجارية، دعم وتشجيع روابط وإتحادات منتجي المواد الأولية، من أجل تحسين أسعارها.
5. لا بد من إعتتماد سياسات وإجراءات تهدف إلى وضع حد لظاهرة هجرة الأموال من الدول النامية إلى الدول الرأسمالية، كالعامل على إعادة توطين رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج إلى داخل الدول النامية وتوظيفها توظيفاً أمثلاً، بما يساعد على حل مشكلة المديونية الخارجية لهذه الدول.
6. إن التأخر في مواجهة ومكافحة الفساد وعدم تطبيق الحكم الراشد في الدول النامية، سيؤدي إلى ضعف مصداقية الدولة وإلى تهميشها في الإقتصاد الدولي، وبالتالي إتاحة الفرصة للتدخل الخارجي والحرمان من فرص الإستثمار ومن المساعدات التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية، حيث أصبحت هذه الأخيرة لا تمنح القروض والمساعدات للدول التي لا يكون لديها إدارة قوية ونظم وأجهزة لمكافحة الفساد فيها.
7. لمعالجة العجز في الميزانية العامة للدولة بطريقة فعالة، ينبغي ترشيد الإنفاق العام بصورة عامة، وترشيد نفقات التمثيل الخارجي والدبلوماسي والبرلماني، والحد من الإنفاق العام الترفي وغير الضروري، ومن ناحية أخرى، العمل على عدم تجاوز نمو النفقات العامة نمو الإيرادات العامة للدولة إلا في الحالات الحتمية.
8. الإهتمام بإدارة الضرائب وتطويرها، بهدف تحسين التحصيل الضريبي، إضافة إلى العمل بجدية من أجل نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة، ومحاربة الغش والتهرب الضريبي بأي شكل من الأشكال.
9. يجب إعادة النظر في سياسة الإعفاءات الضريبية والجمركية، والتأكد من عدم إقرار إعفاء دون أن يكون له مبرراته الإقتصادية والإجتماعية القوية.
10. تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج، وبالتالي تخليص الميزانية العامة للدولة والإقتصاد الوطني ككل من أثر التغيرات الخارجية.
11. في مقابل تشديد القيود على إقتراض القطاع العام من الخارج، يمكن تخفيف القيود على إقتراض القطاع الخاص من دون كفالة الدولة، لثبوت مردودية أفضل للإستثمار في القطاع الخاص، لأنه أقدر على خدمة قروضه من مردود الإستثمار الممول، وحرص المقرض على التأكد من جدوى المشروع وقدرته على التسديد.

12. تشجيع تصدير المنتجات الوطنية، بإلغاء الضرائب والرسوم على الصادرات، وتقليل الإستيراد بقدر الإمكان، عن طريق الرسوم الجمركية المتساوية على جميع المواد منعا للاختلالات.
13. التنسيق بين الجهات المسؤولة عن التخطيط الإنمائي، ميزان المدفوعات، الموازنة العامة، الخزينة العمومية والبنك المركزي، لتصب جميعا في أهداف عامة واحدة، ولا يتم إلغاء أو تحييد سياسات متشددة من قبل إحداها عن طريق سياسات مترخية من قبل أخرى.
14. العمل على إستعادة الإستقرار السياسي والأمني، كشرط أساسي، ضروري وأكد للتنمية الإقتصادية المستدامة.
15. العمل على إستقرار النظام السياسي ومناصب المسؤوليات، وإختيار المسؤولين على الإدارات الإقتصادية والسياسية في جميع المسؤوليات على أساس الشهادة والكفاءة وروح المبادرة.
16. تنشيط دور صندوق النقد العربي، ليقوم بدور فعال في مساعدة الدول العربية المدينة على تعديل أوضاعها عن طريق التمويل المشروط، شأن البرامج التي يقوم بها صندوق النقد الدولي في دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا مع مراعاة الظروف العربية.
17. العمل بجد للقضاء على الأضرار والآفات الإجتماعية، وإستعادة الطبقة المتوسطة لمكانتها، والقضاء التدريجي على ظاهرة الفقر والمعاناة الإجتماعية، على إعتبار أساسي مفاده أن أي نشاط إقتصادي للدولة، يجب أن يكون هدفه الأساسي رفاهية الإنسان والمجتمع.

V - آفاق البحث:

من خلال دراستنا لموضوع مكانة السياسة المالية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي في حل أزمة المديونية الخارجية للدول النامية " دراسة حالة الجزائر"، وبعد توصلنا لكل النتائج المذكورة أعلاه، نرى أنه مازالت بعض النقاط التي يمكن التعمق في بحثها أكثر، ويمكن بالتالي أن تكون أساسا لبحوث لاحقة وهي آفاق مفتوحة على إشكاليات جديدة، يمكن حصرها فيما يلي:

1. ما مدى فعالية السياسة المالية للخروج من الأزمة الإقتصادية العالمية الحالية؟
2. أمام خروج الجزائر تقريبا من أزمة الديون الخارجية، هل تستفيد من هذا الوضع وتعمل على بناء إقتصاد قوي قادر على مواجهة الصعاب الإقتصادية في المستقبل؟
3. كيف يمكن للإقتصاد الوطني البحث عن مصادر أخرى للعملة الصعبة، والإبتعاد بالتالي عن الجباية البترولية الأكثر تقلبا وتأثرا بالصدمات والمتغيرات الخارجية؟

جميع هذه التساؤلات تفتح المجال أمام الباحثين لمواصلة البحث في هذا الموضوع، لأنها تعتبر مواضيع الساعة.

وفي نهاية هذا البحث نسأل السميع العليم، أن نكون قد وفقنا في إختيار هذا الموضوع ومعالجته.